حاضر العولمة ومستقبلها

لعل من أهم مظاهر العولمة حضورا ما يراه الناس فى كل انحاء العالم من عولمة ثقافية (المعلومات) والفن . ان شبكات المعلومات والقنوات الفضائية تكتسح الحدود الطبيعية والجغرافية والسياسية فى معظم ارجاء العالم ، وهى بذلك مقدمة منطقية لعولمة الإقتصاد ، بما لها من تأثير على الافكار والاذواق ، وبالتالى على انماط الطلب واساليب الإنتاج . ولكن ذلك التأثير لم ولن يتجاوز سقفا معينا ، حيث يصعب – كما سنرى – ان تصل عولمة رأس المال أو عولمة الإنتاج إلى مستوى عولمة المعولمات ، مهما تزايد الطموح أو امتد الخيال .

ومن أهم مظاهر العولمة – بعد ذلك – عولمة رأس المال المتمثلة فى إنتقال رؤوس الأموال عبر الحدود ، من خلال الوسائط المالية والشركات متعددة الجنسيات ، والتى تمثل الاحتكارات الدولية ، فى الفترة الراهنة .

ومن وجهة نظر الفكر الإقتصادى ، فان قابلية رأس المال للتنقل على المستوى الدولى له آثار سلبية على السياسة الإقتصادية الوطنية ، حيث يضعف سياسة العمالة الكاملة التى يمكن أن تنتهجها الحكومات الوطنية ، كما يرى " كينز " ولكن " كينز " نفسه لم يكن يستطيع التنبؤ بان قابلية رأس المال للتنقل عالميا يمكن أن يقلص جدوى الإدارة الإقتصادية الوطنية إلى حد بعيد ، لاسيما فى تنفيذ السياسات الطموحة لمواجهة التقلبات الدورية .(١)

إن منظرى العولمة يميلون إلى الاعتماد على احد افتراضين يقومان على الاقدار السماوية ، الأول مستمد من الفكر الكلاسيكى الجديد (النيو كلاسيكى) القائل بان الأسواق حين تقترب من الكمال والتحرر من التداخل تزداد كفاءتها فى تخصيص الموارد ، والثانى مستمد من اليسار الماركسى القائل بان رأس المال العالمى قوة مطلقة الشر لا تعبأ بالهموم القومية أو المحلية . وطبقا للافتراض الأول تصبح السلطة العامة نافلة من الناحية العملية ، ولن تجلب أعمالها سوى الضرر ، باستثناء المهام الأساسية مثل حماية المستهلكين ، وطبقا للافتراض الثانى فان السلطة السياسية ترضخ لمشيئة رأس المال .(٢)

ومن المؤكد أن هذه الشركات دولية النشاط بما لها من امكانيات هائلة تعمل فى ظل نظام احتكار القلة ، وفق نموذج تامنافسة الكاملة .(٣)

ويرى البعض ضرورة التمييز بين أنواع الشركات العملاقة ، فطبقا للتنميط الذى أورده " بارتليت وجوشال BARTLETT & GOSHAL " يوجد اربعة أنواع أو انماط تنظيمية من الأعمال الكونية هى (٤) :-

١- الشركات التى تعتمد على الحضور المحلى القوى من خلال تحسس الفوراق القومية والاستجابة لها ، وهذه هى الشركات " متعددة القوميات " .

٢- الشركات التى تستثمر معرفة وقدرات الشركة الام ، فى إنتشارها وتكيفها مع الظروف الخاصة بالمناطق الجغرافية المختلفة ، وهذه هى الشركات " العالمية " .

٣- الشركات التى تحقق مزايا فى التكلفة من خلال مركزة العمليات على النطاق الكونى ، وهذه هى الشركات " الكونية " .

٤- الشركات التى **توزع** نشاطها على وحدات متخصصة ومستقلة لتحقيق القدرة التنافسية الكونية ، من خلال **المرونة** متعددة القومية ، ومن خلال تعلم المعرفة وتطويرها على النطاق العالمى ، وهذه هى الشركات " العابر للقوميات " .

وهذه الانماط تتدرج من التركيز الشديد على البؤر القومية إلى التركيز على بؤرة أوسع عابرة للقوميات ، وطبقا لدراسة " ليونج وتان LEONG & TAN " تبين أن الشكل الأكثر شيوعا هو الشركت متعددة القوميات (الأكثر تركيزا على البؤر القومية) وان اقلها إنتشارا هو النمط العابر للقوميات .

ويبدو أن اكتساح الحدود الجغرافية والسياسية أو ضياع الإنتماء الوطنى والقومية الإقتصادية من المستحيلات فى الوجود البشرى ، ذلك لان الإنتماء يبدو كغريزة بشرية تستعصى على التحلل والضياع ، وان كان من المقبول أو المتوقع تغير صورها واشكالها.

إن إنتشار الاداة المرتبطة بمصلحة المجتمع ككل ورفاهية جميع المواطنين كانت اعــلانا عن ميلاد " القومــية الإقتصاديــة " والتى اخــذت صورا متعددة لعل من ابرزها (٥) :-

١- إنتشار افكار التجاريين لفترة طويلة من الزمن - فى أوربا بالذات - حيث آمنت الدول وآمن حكامها بضرورة زيادة ثروة الدولة عن طريق زيادة التصدير وتقليل الاستيراد .

٢- إهتمام الدول بحماية إنتاجها المحلى ، لا سيما فى الصناعة ، عن طريق التعريفة الجمركية ، وغيرها من الوسائل ، ولعل من احدث الامثلة على ذلك :-

- اعاة صفقة المنسوجات القطنية المصرية بعد أن وصلت الشاطىء الأمريكى منذ عدة سنوات - حماية لصانعى المنسوجات الأمريكين .

- ما تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية من قيود فى السنوات الاخيرة على الواردات الأمريكية من السيارات اليابانية .

- ما تفرضه الدول المتقدمة لسياسة التجارة الحرة ، ومناداتها المتحمسة بتحرر التجارة ، فى حالة تفوق إنتاجها ، لان ذلك يحقق مصالحها القومية ، فعندما حققت بريطانيا السبق فى مجال الإنتاج بفعل الثورة الصناعية كان صوتها اعلى فى المناداة بتحرير التجارة ، وينطبق ذلك فى العقود الاخيرة على اليابان بصفة خاصة .

٤- ظاهرة الاستعمار .. فبزيادة الإنتاج ونقص القدرة على تصريفه مع الرغبة فى إستمرار معدلات متزايدة ، اخذت الدول الأوربية تبحث عن أسواق للتصريف ومصادر للمواد الخام ، ومنافسة تلك على مناطق النفوذ ، ونتج عن ذلك الاحساس بان النجاح الإقتصادى لأمة من الامم يكون بالتأكيد على حساب امة اخرى أو امم اخرى . وكثيرا ما ادت المنافسة على مناطق النفوذ إلى اشتعال الحروب .

ومن البدهى أن الدول الضعيفة التى خضعت لنير الاستعمار ، وعانت من ضياع الاستقلال والسيادة ، كما عانت من ضياع مصالحها الإقتصادية وحدت فى الوطنية والقومية الإقتصادية مسألة حياة وكرامة .

ومما يؤكد غريزة الإنتماء والقومية الإقتصادية أن إقتصاديا امريكيا مثل " رايتش REICH " يخشى مع تزايد الشركات الأمريكية دولية النشاط من ضعف الهوية أو ضياعها إذا أصبحت الرأسمالية الأمريكية تدور وبلا رحمة ، حول مركز الربح وليس حب الوطن .(٦)

وتعتبر العولمة تطور فى النظام الإقتصادى الرأسمالى الحر ، ويرسم غلاة منظرى العولمة صورة عن عالم حر لشركات تخدم المستهلكين وتصبح الدول والقوى العسكرية فى هذا العالم غير ذات بال ، وتتدهور السياسة لصالح الإقتصاد .(٧)

ومع اعتماد هذا التصور على افتراضات غير واقعية (٨) ، فان هذا التصور ايضا يصعب تحقيقه ، وذلك لان (٩) تزايد المنافسة رهن بتقارب قوى الشبكات العالمية ، وتحجم الطلب العالمى ، فاذا افترضنا أن الطلب العالمى - على السلع والخدمات والافكار - يعتمد فى معظمه على عدد

السكان ، فانه – أى الطلب العالمى – لن يزيد بمعدل أكبر من معدل نمو السكان . وحتى إذا افترضنا زيادة الطلب العالمى بمعدل أكبر ، بسبب تزايد الوعى والثقافة وحب التقليد وتأثير الدعاية والإعلام ، ففى جميع الحالات سوف يزيد الإنتاج بمعدلات أكبر كثيرا ، ان ذلك يعنى ضرورة تخفيض الاسعار ، وسوف تخرج شركات أو شبكات عديدة من حلبة السباق ، وستعود السوق العالمية إلى سيطرة عدد من الاحتكارات العالمية المتطورة .

واذا افترضنا زيادة عدد الشبكات أو الشركات العالمية زيادة كبيرة حتى دون التحول إلى الاحتكار أو قبله ، فان ذلك سوف يقلل حجم السوق لكل منها ، والذى سيقل ايضا بسبب نقص الطلب بالمقارنة بالزيادة المتسارعة للإنتاج . (١٠)

ولذا كان الإنتاج العالمى سوف يولد دخلا عالميا موازيا ، فليس من المتوقع أن يخلق طلبا عالميا موازيا ، وذلك لانه من المشكوك فيه ، وبشدة أن يكون توزيع الدخل العالمى فى صورة مثلى تجعل الطلب من حيث الحجم والهيكل متوافقا مع كميات وأنواع المنتجات المتزايدة والمتطورة . (١١)

إن النظام الرأسمالى العالمى لاسيما فى مرحلة العولمة ، عرضه للتشوه والتناقض ،ويرجع التشوه إلى أن التكاليف الإجتماعية التى تتحملها الرأسمالية فى أوربا وأسيا ولا تلتزم بها الرأسمالية الأمريكية الا قليلا تجعل الرأسمالية الأمريكية فى السوق العالمى فى وضع تنافسى أقوى .. مما يمكن معه القول أن الرأسمالية الردئية تطرد الرأسمالية الجيدة من السوق ، وكاننا امام قانون جريشام فى تطبيق مختلف .(١٢)

ويعترف بعض الإقتصاديين بان الحرص على الكفاءة الإقتصادية دون إعتبار للتكاليف الإجتماعية هو فى حد ذاته امر غير مقبول ، اذ يعطى لمطالب السوق الأولوية على حاجات المجتمع ، ان الإنتاجية القصوى التى تتحقق على حساب الاضطراب الإجتماعى والبؤس البشرى تعد هدفا شاذا وخطيرا . (١٣)

ويظهر التناقض فى أن السوق الحرة العالمية ليست قانونا حديديا للتطور التاريخى ، وانما هى مشروع سياسى ، كما أن العيوب العميقة فى هذا المشروع احدثت بالفعل معاناة هائلة بغير موجب ، ومع ذلك فان الإقتصاد العالمى المقام وفق نموذج الأسواق الحرة الانجلوسكسونـــية هو الهدف المعلق لصندوق النقد الدولى والمنظمات عبر الوطنية المماثلة .(١٤)

" ان السوق الحرة ليست – كما تفترض الفلسفة الإقتصادية اليوم – حالة طبيعية تحدث عندما يزال التدخل السياسى فى مجالات السوق . ذلك لان السوق الحرة فى أى منظور تاريخى طويل المدى وواسع الافق ، انحراف قصير الاجل نادرا ما يتحقق . والقاعدة المألوفة هى الأسواق المنظمة ، والتى تنشأ تلقائيا فى حياة أى مجتمع ، اما السوق الحرة فهى بنيان تقيمة سلطة الدولة . والفكرة القائلة بان السوق الحرة وحكومة الحد الادنى تمضيان معا ، والتى كانت جزء مما فى جعبة اليمين الجديد ، انما هى فكرة تقلب الحقائق ، ولما كان الإتجاه الطبيعى للمجتمع هو تقييد الأسواق ، فان السوق الحرة لا يمكن أن تكون الا وليدة لسلطة دولة مركزية ، فالأسواق الحرة هى من خلق الحكومات القوية ، ولا تستطيع أن توجد بدونها .(١٥)

لقد سيطر اليمين الجديد على الحياة السياسية فى كثير من الدول ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا واستراليا ونيوزلاندا والمكسيك وشيلى وجمهورية التشيك ، وقد تبين فى غالبية البلدان أن المستفيد من هذا الإصلاح الإقتصادى الليبرالى الجديد هو اليسار المعتدل ، وذلك لان ما ترتب على الأسواق الحرة من آثار مدمرة (فى أواخر القرن التاسع عشر وتكرر فى أواخر القرن العشرين) جعل تلك الأسواق غير قادرة على الإستمرار من الناحية السياسية .(١٦)

وللعولمة على الرغم من عدم نضوجها ، لها آثار سلبية عديدة ، حتى فى أكثر الدول استفادة منها . يقول " روبرت ب . رايتش " ان الإقتصاد الأمريكى سوف يستفيد كثيرا من العولمة بسبب إتساع السوق – حتى الان – وتزايد الابتكار ، وتفوق الإنتاج الأمريكى فى بعض المجالات . ولكن عيوب العولمة الفعلية والمحتملة وآثارها السلبية داخل المجتمع الأمريكى – وهو نموذج تطبيقى للمجتمعات الاخرى – بدأت فى الظهور ، وهى واضحة الخطورة ، وتتعلق أهم تلك العيوب أو الآثار السلبية ، من وجهة نظر " رايتش " بثلاثة متغيرات جوهرية هى : الهوية ، والديمقراطية ، وتوزيع الدخل .

بالنسبه للهوية يخشى " رايتش " من ضياع الهوية – كما اشرنا من قبل – إذا أصبحت الرأسمالية الأمريكية تدور وبلا رحمة حول مركز الربح وعلى حساب الإنتماء وحب الوطن .(١٧)

ويؤكد " رايتش " ان العولمة لها تأثيراتها السالبة على الديمقراطية ، حيث يتوقف الفقراء والعاطلون عن التصويت بدرجات متزايدة ، بل وتؤدى الفوارق الإقتصادية غالبا إلى تفرقة عنصرية .(١٨)

ويؤكد " رايتش " ان التفاوت المتزايد فى الدخول متأصل فى التقسيم الدول للعمل ، وظهر ذلك داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، وظهر أكثر بين السود ، بالاضافة إلى أن الاغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقرا داخل المجتمع الأمريكى ، ويؤكد " رايتش " أن إتجاه التوزيع نحو عدم المساواة شمل معظم الدول .(١٩)

إن مفهوم الدولة يطرح فكرة ضرورة التحكم فى الإقتصاد العالمى بصفة عامة ، ولكن لسوء الحظ فانه لا يطرح قضية اللامساواة .(٢٠)

ويمكن أن نضيف إلى الآثار السلبية السابقة مخاوف من آثار سلبية اخرى اشد قسوة مثل :-

- إنتشار البطالة على نطاق واسع .
- تحول المنافسة إلى احتكار بكل ماله من مساوىء .
- مخاوف الدول النامية من زيادة سوء وضعها النسبى داخل النظام الجديد .

وبالنسبه لمستقبل العولمة ، فانها حتى الان لم تنضج فى أى دولة من الدول ، واذا كانت الولايات المتحدة فى مقدمة الدول التى تتمتع بالريادة فى مجال العولمة ، وتتأثر بها ايجابا وسلبا ، فمع ذلك فان العولمة لم تنضج فيها ، وذلك لان الصورة القديمة لتنظيم الإقتصاد ما زالت موجودة (أهمية الرغبة الخاصة ، وضرورة نجاح الشركات الأمريكية ، والرغبة فى حماية الإنتاج الأمريكى ضد مخاطر المنافسة الشرسة ....) . واذا كانت اليابان هى المنافس الأول للولايات المتحدة فى مضمار العولمة ، فان الدول الأوربية أكثر بعدا عن العولمة الناضجة من كلتا الدولتين .(٢١)

وفى النهاية يمكن أن نؤكد على الحقائق التالية :-

١- ان تطبيق الجات ، وتحرير التجارة الدولية بالكامل ، امر صعب التحقيق إلى ابعد حد

٢- ان الغاء الحدود الجغرافية والسياسية والقضاء على القومية الإقتصادية امر مستحيل .

٣- ان العولمة فى مجال الإعلام وفى مجال المعلومات حيث توجد شبكات معلوماتية وقنوات تليفزيونية فضائية قد لا يظهر انتماؤها القومى أو تتعدد إنتماءاتها لن تستطيع بأى حال من الاحوال ، تطبيق حرية إنتقال رأس المال والسلع بالكامل أو أن تقضى على الإنتماءات القومية أو القومية الإقتصادية .

الهوامش والمراجع

١- جون جريى ، الفجر الكاذب ... أوهام الرأسمالية العالمية ، ترجمة : أحمد فؤاد بلبع ، مكتبة الشروق ، القاهره ، ٢٠٠٠ ، ص : ١٠٩ – ١١٠ .
٢- بول هيرست ، جراهام طومبسون ، ما العولمة .. الإقتصاد العالمى وامكانات التحكم ، ترجمة : د/ فالح عبد الجبار ، عالم المعرفة ، العدد ٢٧٣ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، سبتمبر ٢٠٠١ ، ص : ٤٠٥ .

ومن الملاحظ أن مؤلفى الكتاب قد استخدما كلمة الاقدار السماوية كمصدر لفرض النيو كلاسيك ، وكذلك لفرض اليسار الماركسى ، وان كان فرض النيو كلاسيك فى كمال حرية السوق والمنافسة الكاملة طوباريا إلى حد بعيد فان فرض سيطرة رأس المال الدولى على السلطة المحلية وسياساتها الإقتصادية اقرب إلى الواقعية .

٣- المرجع السابق ، ص : ١٣٣ .
٤- المرجع السابق ، ص : ١٣٤ – ١٣٥ .
٥- روبرت ب رايتش ، إقتصاد الامم ورأسمالية القرن الحادى والعشرين ، ترجمة : سمية شعبان ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهره ، ١٩٩٩ ، من تقديم مراجع الكتاب : د/ فتحى ابو الفضل ، ص : ٨ – ٩ .
٦- المرجع السابق ، ص : ١١ من التقديم .
٧- بول هيرست ، جراهام طومبسون ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٤٠٣ .
٨- راجع الهامش رقم ٢ .
٩- روبرت ب . رايتش ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٠ –١١ من التقديم .
١٠- المرجع السابق .
١١- المرجع السابق .
١٢- جون جري ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٠ – ١١ .
١٣- المرجع السابق ، ص : ١١٥ .
١٤- المرجع السابق ، ص : ٢٩٢ .
١٥- المرجع السابق ، ص : ٢٩٤ .
١٦- المرجع السابق ، ص : ٢٩٥ .
١٧- روبرت ب . رايتش ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١١ .
١٨- المرجع السابق ، ص : ١٢ .
١٩- المرجع السابق ، ص : ١٢ .
٢٠- بول هيرست ، جراهام طومبسون ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٤٠٦ .
٢١- روبرت ب . رايتش ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٢ من التقديم .

رقم الايداع بدار الكتب
٢٠٠٤/١٣٣١٥

رقم الايداع الدولى
I. S. B. N. ٩٧٧-٠١-٩٧٥٢-٣

شركة الجزيرة للاعلان
٠٦٦/٢٤٠٢٩٠
٠١٠/٥٠١١٥٣٣
بورسعيد – ش الجيش والفرات – امام حديقة فريال

obeikan.com